

Document: EB 2020/130/R.9/Add.1
Agenda: 5(c)
Date: 19 August 2020
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

رد إدارة الصندوق على التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2020

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي
الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية:

Donal Brown

نائب الرئيس المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: +39 06 5459 2448
البريد الإلكتروني: d.brown@ifad.org

Thomas Eriksson

مدير شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: +39 06 5459 2425
البريد الإلكتروني: t.eriksson@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثلاثون بعد المائة

روما، 8-11 سبتمبر/أيلول 2020

للاستعراض

أولاً - مقدمة

- 1- ترحب إدارة الصندوق بالتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2020، وتقدر الانخراط البناء مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن تعزيز دور التعلم للتقرير من أجل تحسين الفعالية الإنمائية للصندوق. ويتضح ذلك في التغييرات التي أجريت على تقرير عام 2020، والتي تعكس جهود مكتب التقييم المستقل لتبسيط التقرير والحد من طوله، والتركيز المعزز على التعلم من خلال المؤشرات والتحليل النوعي، وإزالة التوصيات.
- 2- وبشكل عام، تجد الإدارة تحليل التقرير دقيقاً، والتقرير متوازناً. وتتفق الإدارة مع استنتاجات التقرير الرئيسية، وتقدر اعتراف مكتب التقييم المستقل بالمجالات التي أحرزت فيها الإدارة تقدماً جيداً، بما في ذلك البيئة وتغير المناخ، والتحول الإيجابية الأخيرة في الكفاءة والاستدامة، وقدرة برامج الصندوق على التكيف بشكل جيد مع السياقات المتغيرة.
- 3- وفي نفس الوقت، تعترف الإدارة بالمجالات التي تحتاج إلى المزيد من الجهود المستمرة، مثل تعزيز الروابط بين الحافظة الإقراضية وغير الإقراضية؛ والتصميم بصورة واقعية، مع الأخذ في الاعتبار قدرات التنفيذ؛ ودعم وحدات إدارة المشروعات خلال التنفيذ من أجل تحسين أداء الحكومة، ولا سيما بشأن الاستدامة والكفاءة. وقد أبرز نظام التقييم الذاتي للإدارة نفس المجالات في السنوات الأخيرة؛ والواقع أن عدداً من مبادرات الإصلاح الأخيرة والتزامات التجديد الحادي عشر للموارد استهدفت هذه المجالات، بما في ذلك مبادرات بناء القدرات، وعملية اللامركزية لتقديم دعم أوثق وأكبر على مستوى البرنامج القطري، وزيادة الانتباه إلى الانخراط السياساتي، والتوجه البرامجية على المستوى القطري.
- 4- ويركز رد الإدارة على ثلاثة جوانب استشرافية: (1) معالجة المشاغل المنهجية المتعلقة بالإبلاغ الإجمالي باستخدام التصنيفات كمقياس وحيد للأداء والنتائج؛ (2) تعزيز جوانب التكامل بين نظم التقييم الذاتي والمستقل لتعزيز بُعد التعلم من أجل تحسين الفعالية الإنمائية؛ (3) مجالات التركيز بالنسبة للإدارة في ضوء توجهات الأداء التي سلط عليها الضوء في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2020.

ثانياً – محدوديات التصنيفات الإجمالية في تقييم الأداء والنتائج

- 5- تعتقد الإدارة أن نظامي التقييم في الصندوق، الذاتي والمستقل، يعتمدان بشكل كبير على التقييمات المستندة إلى التصنيفات أكثر مما هو الحال في المنظمات المتخذة أساساً للمقارنة¹. وعلى الرغم من أن النظامين يتبعان المعايير المستخدمة من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يذهب الصندوق إلى أبعد من الأبعاد المعيارية ليدرج تصنيفات خاصة به، الأمر الذي يزيد عدد المعايير المصنفة². وبما أن التصنيفات تقييمات ذاتية، وإن كانت تستند إلى الأدلة، فإن التصنيفات عند الإنجاز وحدها لا يمكن استخدامها كمقياس للأداء وينبغي مقارنتها بالتحليل الثلاثي مع مؤشرات الأداء الموضوعية، مثل تقييمات النواتج والأثر، والبيانات على مستوى المخرجات والمؤشرات الأخرى مثل عمليات الصرف (للكفاءة)، والتمويل المشترك (للملكية والشراكات). وعلى العكس من ذلك، يستخدم التقييم المستقل والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق بشكل رئيسي تصنيفات ذاتية من المشروعات التي أنجزت في

¹ يصنف الصندوق عدداً أكبر من المعايير. على سبيل المثال، البنك الدولي يصنف ثلاثة معايير فقط عند الإنجاز – تحقيق الهدف الإنمائي، وأداء البنك (بما في ذلك التصميم والإشراف)، وأداء الشركاء.

² المعايير المعيارية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي الفعالية، والاستدامة، والكفاءة، والصلة. وبالإضافة إلى هذه المعايير، يصنف الصندوق معايير مثل توسيع النطاق، والتميز بين الجنسين، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، وتغير المناخ، والمؤسسات والسياسات، والأثر على الفقر الريفي، والتي يصعب تقييمها من خلال تصنيفات المشروعات.

السابق كوسيلة لتقييم الأداء والنتائج. وفي المقابل، يستخدم تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق مجموعة من المؤشرات عبر المستويات الثلاثة لإطار إدارة النتائج لتقييم الأداء الشامل للمؤسسة.³

6- ويذكر التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2020 أن "من المحاذير الهامة التي ينبغي التنبه لها أن نتائج المؤسسات المالية الدولية قد لا تكون قابلة للمقارنة: فطريقة تجميع أداء المشروعات ليست موحدة في سائر المؤسسات المالية الدولية سواء من حيث المعايير المستخدمة في التجميع (على سبيل المثال، البنك الدولي لا يدرج الاستدامة في الأداء الإجمالي، بينما يفعل الصندوق، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي ذلك)، أو كيفية احتساب القيمة النهائية للتصنيف".

7- وفي ضوء هذا المحذور المنهجي الهام وحقيقة أن الصندوق يستهدف عادة أشد السكان فقرا، ويقوم بتدخلات "الميل الأخير" ضمن القطاع الزراعي، فإن من الصعب استخلاص استنتاجات ذات مغزى تستند إلى مقارنة الحافظة الزراعية بين الصندوق والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى. وهكذا، ينبغي النظر إلى تحليل الجهات القابلة للمقارنة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق بحذر، أو ربما عدم إدراجه في شكله الحالي في المستقبل. وقد تكون أكثر ملاءمة مقارنة، على سبيل المثال، بيانات الصندوق على مستوى الوصول، والنواتج، والمخرجات في القطاع الزراعي مع المنظمات القابلة للمقارنة، مع مراعاة الحجم النسبي للمنظمة.

8- كما تتجه إدارة الصندوق نحو موازنة إطار إدارة النتائج المؤسسي مع الأطر النظرية في المصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى، من خلال التركيز على نحو أقل على التصنيفات كمقياس للنتائج، والتركيز على نحو أكبر على المخرجات والنواتج الموضوعية لإثبات تحقيق النتائج. كما تعمل الإدارة على تنقيح إبلاغها عن إنجاز المشروعات في سياق استعراض منتجاتها الخاصة بالتقييم الذاتي، وتحسين قياس نواتجها من خلال إدخال مسوحات المؤشرات الرئيسية للنواتج، وصقل معايير الاختيار المستخدمة لتقييمات الأثر في ضوء تعليقات مكتب التقييم المستقل. وتعتقد الإدارة أن مزيج المنتجات المنقح للمكتب يمكن أن يتأمل أيضا في محدوديات التقييمات المستندة إلى التصنيفات من أجل التوصل إلى استنتاجات بشأن الأداء والنتائج، وتحقيق توازن أفضل بين التصنيفات - أساسا مقياس للمساءلة - والتعلم من خلال الأدلة التقييمية.

9- وفي هذا السياق، تتطلع الإدارة إلى العمل مع مكتب التقييم المستقل والخبراء الخارجيين لتقييم نظام تصنيفات الصندوق⁴ ومنهجيته،⁵ وصقل نهجه المتعلق بكل من التقييم الذاتي والمستقل في سياق تنقيح دليل التقييم. وكما هو مفصل في الملحق الثاني، تعتقد الإدارة أنه يمكن لهذا الاستعراض أن ينظر في القضايا التي تؤثر على كل من تحليل إنجاز المشروعات في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وفي تحليل التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. وتشمل هذه مدى حدوث حالات الهبوط المتصورة إما كنتيجة للتغيرات في تعريف المؤشرات، واستعراضات ضمان الجودة الأكثر صرامة التي أدخلت منذ عام 2015، أو للمجموعة الصغيرة من المشروعات المنجزة في أية فترة ثلاث سنوات جارية مما يسبب تقلبات وانخفاضات في متوسط تصنيفات السنوات الثلاث الجارية.

³ يرجى الرجوع إلى الملحق الأول.

⁴ كما سطر المستعرضون الأقران الضوء على محدوديات استخدام التصنيفات في نسخة سابقة من تقرير استعراض الأقران. غير أن هذا الملحق لم يدرج في النسخة النهائية.

⁵ يرجى الرجوع إلى الملحق الثاني.

ثالثا – تعزيز جوانب التكامل بين نظامي التقييم الذاتي والمستقل لتعزيز التعلم

- 10- بعد استعراض الأقران لوظيفة التقييم الذي استكمل في عام 2019، تعتقد الإدارة أن أمام الصندوق فرصة فريدة لأن يكون مبتكرا في صقل نظامي التقييم الذاتي والمستقل لتعزيز مساهمتهما في الفعالية الإنمائية الشاملة للصندوق.
- 11- تعتقد الإدارة أن التقييم المستقل والذاتي نظامان يعزز ويكمل بعضهما بعضا وينبغي أن يسعيا لتعزيز المساءلة والتعلم لتحسين الأثر الإنمائي. وفي نفس الوقت، لدى النظامين أدوار ومسؤوليات متميزة في هيكلة التقييم الأوسع مع هدف مشترك يتمثل في تحسين النتائج الإنمائية. وكما يشير استعراض الأقران، "تقع مسؤولية إبلاغ المجلس بالأداء المؤسسي على عاتق الإدارة، شأنها شأن المسؤولية عن وجود إطار فعال لرصد النتائج والأداء"، بينما يعمل مكتب التقييم المستقل على "تقديم نتائج مستقلة وموثوقة إلى المجلس والإدارة".⁶
- 12- منذ إدخال إطار الفعالية الإنمائية في عام 2016، بذلت الإدارة جهودا لتحسين تركيزها على النتائج والأداء. ويمكن رؤية النظم القوية، والضوابط والتوازنات، والاهتمام المؤسسي بالجودة في الحافظة في تحسينات الأداء المشار إليها في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق بشأن مجموعة من المؤشرات وفي الأثر الإنمائي القوي الذي تحققه مشروعات الصندوق.
- 13- وكما ذكر استعراض الأقران، "يمكن توقع الاستفادة من التطورات التي تحققت الإدارة في نظم الإبلاغ عن إدارة النتائج والأداء في إعداد تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وينبغي الاستمرار في إصدار تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق واستعراضه عن كثب من قبل المجلس، نظرا لأن الإبلاغ عن الأداء على مستوى المشروعات يقع في المقام الأول على عاتق الإدارة، وليس مكتب التقييم المستقل."
- 14- كما ذكر استعراض الأقران أن ذلك "يفتح إمكانية قيام مكتب التقييم المستقل بإعادة تحديد الغرض من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وجعله وثيقة مختلفة ومتميزة ولكنها تركز بقوة على الأداء. ويمكن أن يركز التقرير المنفرد عن نتائج وأثر عمليات الصندوق بشكل أكبر على المسائل الأوسع والحديثة التي تؤثر على الأداء المؤسسي؛ ويعطي المزيد من الاهتمام للعمل الاستراتيجي لمكتب التقييم المستقل الذي يحظى باهتمام كبير من المجلس؛ ويقدم التعليقات، وحتى التثبت الدوري، على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، واقتراحات لتعزيزه."
- 15- وقد التزمت الإدارة بتنقيح إطار الفعالية الإنمائية قبل التجديد الثاني عشر للموارد، وزيادة تعزيز الإبلاغ عن النتائج والأداء الذي يغذي تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. كما يتيح هذا فرصة لمكتب التقييم المستقل لزيادة تبسيط التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق بحيث يركز بشكل كامل على المجالات الاستراتيجية للأداء بدلا من تقديم الأداء الإجمالي لكل مؤشر سنويا، بالنظر إلى محدوديات المنهجية التي سلطت الإدارة الضوء عليها.⁷

رابعا - مجالات التركيز للإدارة في ضوء استنتاجات التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2020

- 16- على الرغم من أن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2020 لا يشمل توصيات محددة، إلا أنه يشمل توصيات رئيسية. ويشير إلى أن أغلبية التصنيفات تقع بشكل عام في فئة المرضي إلى حد ما. والمجالات التي تظهر أداء إيجابيا هي إدارة البيئة والموارد الطبيعية، والصلة، وأداء الصندوق. ولوحظ أداء

⁶ الوثيقة EB 2019/127/R.13.

⁷ يرجى الرجوع إلى الملحق الثاني.

أضعف نسبياً (مع أنه يبقى إلى حد كبير في فئة المرضي إلى حد ما) بشأن معظم المؤشرات الأخرى باستثناء ثلاثة مؤشرات تتخلف بشكل أكبر – الكفاءة، والاستدامة، وأداء الحكومة. وفي المجموعة الأخيرة، يشير التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق إلى أن الأداء بشأن الكفاءة والاستدامة قد تحسن على مدى السنوات الأخيرة، غير أن أداء الحكومة يستمر في الانخفاض. وفي ضوء استنتاجات التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، تعتقد الإدارة بأن هذه المجالات الثلاثة تحتاج إلى المزيد من الانتباه.

17- أولاً، وكما تمت الإشارة إليه في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، كان أداء مشروعات الصندوق جيداً في مرحلة التصميم؛ ولكن وكما تمت الإشارة إليه في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، ينبغي للتصميم أن يكون مخططاً أولاً حياً، فالتحديات غالباً ما تظهر خلال التنفيذ، ولا سيما بسبب ضعف قدرات التنفيذ والخبرة في وحدات إدارة المشروعات، مما يؤثر سلباً على كفاءة المشروعات. وتتفق الإدارة بشأن أهمية قدرة وخبرة وحدة إدارة المشروع، وملكية الحكومة. وهذا هو أصعب المجالات التي يتعين على الصندوق معالجتها، والذي يمتلك فيه أقل سيطرة مباشرة. ويقوم الصندوق باستثمارات في بناء قدرات موظفي وحدات إدارة المشروعات في مجالات مثل الإدارة المستندة إلى النتائج، والتوريد، والإدارة المالية، والرصد والتقييم. غير أن الصندوق يدرك أن بناء القدرات وحده لا يكفي. وعلى المستوى العملي، تبذل جهود لضمان، على سبيل المثال، العقود المستندة إلى الأداء لموظفي وحدات إدارة المشروعات، وتعيين موظفي وحدات إدارة المشروعات في وقت مبكر من خلال استخدام أدوات التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات. ومع ذلك، فإن الإدارة سوف تقدّر اقتراحات مكتب التقييم المستقل حول الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها لتعزيز قدرة وأداء وحدات إدارة المشروعات فضلاً عن الإجراءات التي بادرت بها الإدارة بالفعل.

18- تركز الإدارة بشكل قوي على جودة الحافظة خلال التنفيذ. ويبقى عدد المشروعات المعرضة للمخاطر ونسبتها المئوية عند مستوى منخفض بالمقارنة مع فترة التجديد العاشر للموارد، والمؤسسات المتخذة أساساً للمقارنة (أقل من 15 في المائة)؛ وارتفع مؤشر يقيس الاستباقية إلى أعلى مستوى له على الإطلاق (من 50 في المائة إلى 77 في المائة)، كنتيجة مباشرة للحوافز التي وفرتها سياسة إعادة الهيكلة التي وافق عليها المجلس التنفيذي (في عام 2018). وتعتقد الإدارة بأن عملية اللامركزية والحجم المتزايد للموظفين التشغيليين والتقنيين الذين يتم انتدابهم إلى خارج المقر سيؤديان إلى استباقية أكبر في إدارة الحافظة ودعم وحدات إدارة المشروعات خلال التنفيذ.

19- ثانياً، تشكل استدامة الفوائد مجال قلق بالنسبة للإدارة، حيث لاحظ كل من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق تخلفاً في الأداء. وبالنسبة للتجديد الثاني عشر للموارد، ستلتزم الإدارة بوضع خطة عمل لتحسين الاستدامة في مرحلة ما بعد المشروع. وتحقيقاً لهذه الغاية، بادرت الإدارة ببعض الإجراءات مثل إدماج استراتيجيات الخروج في مرحلة التصميم. ولكن الإدارة تدرك أنه يتعين عمل المزيد، ولا سيما بشأن رصد استراتيجيات الخروج من خلال التنفيذ وانخراط أكبر مع الحكومة على مستوى السياسات. وأحد الجوانب الرئيسية التي تقترح الإدارة العمل عليها مع مكتب التقييم المستقل هو تعزيز تحديد وقياس استدامة الفوائد. وحالياً، يميل تقييم الاستدامة عند الإنجاز إلى التركيز بشكل أكبر على استدامة الأنشطة بدلاً من استدامة الأثر. وتعتقد الإدارة بأنه يمكن لمكتب التقييم المستقل أن يلعب دوراً رائداً في التقييمات اللاحقة لاستدامة الأثر لتحديد إلى أي مدى تستمر المكاسب المحققة من خلال المشروعات الممولة من الصندوق بعد توقف الأنشطة. كما أنه سيتم الترحيب بأية نظرات ثاقبة إضافية في العوامل المحركة لهذا المجال من قبل مكتب التقييم المستقل.

20- وأخيراً، تتفق الإدارة بأنه يمكن زيادة تعزيز أوجه التآزر بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية. كنتيجة للمبادئ التوجيهية الجديدة الخاصة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي صدرت في أوائل عام 2019، لاحظت استعراضات ضمان الجودة اتساقاً ومواءمة أكبر مع الأولويات الوطنية. غير أن هناك حاجة لتكريس المزيد من الانتباه والموارد للأنشطة غير الإقراضية على مستوى البرامج القطرية. والآنخراط السياساتي مع

الحكومة ذو أهمية حاسمة، وهو القوة الدافعة لجدول أعمال اللامركزية في الصندوق. ومن خلال المقاييس المحدثة للامركزية التي تجري حالياً، يسعى الصندوق إلى إتاحة الوقت للمدراء القطريين للانخراط مع الحكومة على مستوى أكثر استراتيجياً.

21- كما يولي الصندوق انتباهها أكبر لقياس الأنشطة غير الإقراضية. وهذا واضح في خطة عمل إدارة المعرفة المؤسسية وإطار الشراكات اللذين وضعنا مؤخرًا، ويشملان مؤشرات رئيسية لتقييم وقياس الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، صقل الصندوق مسحه الخاص بأصحاب المصلحة لجعله أداة أكثر صرامة وموثوقية لجمع التغذية الراجعة على المستوى القطري بشأن أداء الصندوق فيما يتعلق بالأنشطة غير الإقراضية. وفي نفس الوقت، من المهم التوضيح بأنه من الصعب قياس الأنشطة غير الإقراضية وتحديد كميا؛ وبالتالي، وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يمكن رصد جميع النتائج والأثر في هذا المجال بالشكل الكافي. ويشكل قياس هذه الأنشطة تحدياً ليس للصندوق وحده، بل للمنظمات الأخرى أيضاً.

خامساً - التطلع قدماً

22- تقدّر الإدارة جهود مكتب التقييم المستقل في الصندوق لتعميق الانخراط والتبادل مع الإدارة بشأن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. وفي هذا السياق، تثمن الإدارة التفاعلات التي أجراها المكتب في سائر المنظمة بشأن التقرير قبل وضع اللمسات الأخيرة عليه.

23- وتتطلع الإدارة قدماً إلى مواصلة العمل بشكل بناء مع مكتب التقييم المستقل تحت التوجيه والإشراف الشاملين للجنة التقييم والمجلس التنفيذي بشأن تنقيح سياسة التقييم، ودليل التقييم، ومزيج المنتجات لضمان أن تعظّم وظيفة التقييم (الذاتية والمستقلة على السواء) مساهمتها في الصندوق.

مقارنة بين تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

على الرغم من أن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق يكملان بعضهما البعض، فإنهما ليسا تقريرين قابلين للمقارنة بشكل مباشر. والإدارة ومكتب التقييم المستقل يعملان معا لضمان أن يعزز التقريران بعضهما البعض وأن يخدموا كأداتين من أدوات الإدارة لتعزيز الفعالية الإنمائية للصندوق. ويرد أدناه ملخص لنطاق وخصائص كل منهما.

التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

الغرض	التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق	تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق
الغرض	التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق تقرير تجميعي سنوي يعده مكتب التقييم المستقل استنادا إلى التقييمات التي تجرى في السنوات السابقة. وينبغي للتقرير أن يكون أكثر تركيزا على التعلم منه على المساءلة، حيث أشار استعراض الأقران إلى أن مسؤولية الإبلاغ عن الأداء المؤسسي تقع على عاتق الإدارة فقط، بينما يمكن لمكتب التقييم المستقل، من خلال تحليله المستقل، تقديم المدخلات والتوجيه للمجلس التنفيذي.	تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق تقرير سنوي تعده الإدارة لتتبع التقدم المحرز مقابل إطار إدارة النتائج المتفق عليه لدورة تجديد موارد معينة. ولدى التقرير تركيز قوي على المساءلة نظرا إلى أنه الأداة المستخدمة من قبل الإدارة للإبلاغ عن المؤشرات والأهداف المتفق عليها مع الهيئات الرئاسية للصندوق.
النطاق	التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق تقرير تجميعي يستند بالكامل إلى عمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات/تقييمات أداء المشروعات، وتقييمات البرامج القطرية والاستراتيجيات القطرية التي أجراها مكتب التقييم المستقل. وهو يجمع تصنيفات من أداء سابق. ويعتمد التقرير بالكامل تقريبا على تصنيفات مستمدة من عمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات لتقييم الفعالية الإنمائية للصندوق (تم التشكيك في مائة التقييمات نفسها من قبل استعراض الأقران). ولا يبلغ التقرير عن نتائج ملموسة محققة مثل المخرجات، أو النواتج، أو الأثر.	يقيس التقرير الأداء الشامل للصندوق من خلال مجموعة من المؤشرات على مستويات مختلفة: إدارة الحافظة، والتصميم، وكفاءة المنظمة، والأثر والمخرجات على مستوى المشروعات، بالاتساق مع إطار إدارة النتائج المتفق عليه لكل دورة تجديد موارد.
الهيكل	التقرير كثيف وطويل مع تحليل مسهب وملاحق متعددة (وإن كان أقصر بشكل ملحوظ في عام 2020).	يلتزم التقرير بالحد الأقصى لعدد الكلمات البالغ 5 500 كلمة، ويبلغ عن المستويات المختلفة لإطار إدارة النتائج، مغطيا كلا من الأداء التشغيلي والمؤسسي. وعدد الملاحق ينمو استجابة لمتطلبات الإبلاغ المتزايدة والالتزامات المتعددة بها للمجلس التنفيذي.
البيانات	يعتمد التقرير على تصنيفات مجمعة لمشروعات أنجزت كي يبلغ عن الأداء ويستخلص الاستنتاجات والتوجهات.	يبلغ التقرير عن مؤشرات عديدة عبر المستويات المختلفة. و فقط مجموعة فرعية من مؤشرات المستوى الثاني تتعلق بالمشروعات المغلقة.
عمر الحافظة قيد الاستعراض	يبلغ التقرير بالكامل عن مشروعات أنجزت قبل سنتين على الأقل، والجزء الأكبر منها حتى قبل ذلك.	يبلغ التقرير عن المشروعات التي أغلقت حتى السنة السابقة في المستوى الثاني. كما يبلغ عن الأداء في مرحلة التصميم وخلال تنفيذ المشروعات المصممة حديثا والجارية.

المحدوديات المنهجية لتحليل التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

التغييرات في الدقة، والصدقية، ومعايير وتعريف التقييم

- 1- تعتقد الإدارة بأنه من المهم تحري إلى أي مدى تعتبر الانخفاضات المتصورة مؤشرات على التدهور الحقيقي للأداء أو فيما إذا كان ذلك ناتجا عن التغييرات في تعريف المؤشرات أو الاستعراضات الأكثر دقة لضمان الجودة التي أدخلت منذ عام 2015. وفي ذلك الوقت، أصدر الصندوق مبادئ توجيهية منقحة بشأن الإبلاغ عن إنجاز المشروعات. وقد أدت هذه إلى عملية أقوى لاستعراض الجودة، وتركيز أكبر على جودة تقارير إنجاز المشروعات، وصرامة أكبر في التقييم، ودفعة من أجل دعم أكبر في إعداد تقارير إنجاز المشروعات. ونتيجة لذلك، تحسنت جودة تقارير إنجاز المشروعات، مع حصول 89 في المائة منها على تصنيف +4 بالنسبة للجودة الشاملة في مجموعة الفترة 2016-2018 للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. ومن المحتمل أن زيادة الصدقية والدقة في التقييم قد أدت إلى تصنيفات أكثر واقعية، وقد تكون بالتالي الدافع وراء الانخفاضات في الأداء في بعض المجالات التي يسلب التقرير الضوء عليها.
- 2- كما يمكن أن تكون التغييرات في منهجية ومعايير التقييم عبر السنين قد ساهمت في تصنيفات أقل إيجابية. فقد عدلت تعريف بعض المؤشرات، مثل مؤشر أداء المشروع، الذي أضيفت إليه الاستدامة في عام 2016؛ وفي توسيع النطاق والابتكار، اللذين تم تقسيمهما إلى مؤشرين إفراديين في عام 2017. وقد طبق مكتب التقييم المستقل التعريف الجديد للمؤشر الأخير بمفعول رجعي، بينما لم تفعل الإدارة ذلك. وتتعلق هذه المسألة بالتالي بإعادة التحديث والقابلية للمقارنة عبر الزمن بحيث يتم الحكم على المشروعات الأقدم على أساس المعايير الأحدث التي لم تكن قائمة وقت التصميم.
- 3- **حجم العينة.** بالنظر إلى الحجم الصغير لعينة المشروعات المنجزة وعددها المتناقص في أية فترة ثلاث سنوات جارية، تعود التقلبات والانخفاضات في متوسط تصنيفات السنوات الثلاث الجارية إلى العدد الصغير للمشروعات. وهذا يولد مشاكل ليس فقط لتحليل التوجهات، بل أيضا للتحليل الإحصائي، أو الاقتصادي الأكثر تعقيدا. وشملت الفترة 2016-2018 ما مجموعه 64 مشروعا، والفترة 2015-2017 شملت 81 مشروعا، والفترة 2014-2016 شملت 104 مشروعات، والفترة 2013-2015 شملت 110 مشروعات؛ ولذلك فإن المتوسطات حساسة للتقلبات الصغيرة المتزايدة. وبشكل هذا أيضا مصدر قلق بالنسبة لتصنيفات تقارير إنجاز المشروعات المستخدمة من قبل الإدارة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. ولهذا السبب، بدأت الإدارة في تسليط الضوء على عدد من المشروعات التي يستند إليها التحليل، وعرض بيانات من سنوات قائمة بذاتها، بالإضافة إلى المتوسطات الجارية. وعينة تقييمات البرامج القطرية والاستراتيجيات القطرية حتى أصغر، مع إجراء 5 تقييمات في المتوسط للبرامج القطرية والاستراتيجيات القطرية في السنة الواحدة. لذلك، فإن استخلاص التوجهات في الأنشطة غير الإقراضية على أساس هذه العينة الصغيرة سيكون اختزاليا؛ وفي عملية إبلاغها، ترفد الإدارة الإبلاغ عند إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بمسح مجدد لأصحاب المصلحة.
- 4- **عمر الحافظة.** نظرا إلى أن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق هو تقرير تجميعي ينظر في الأداء السابق لمشروعات تم تقييمها، والعدد المحدود للمشروعات الجديدة التي يشملها التحليل من سنة إلى أخرى، من المحتم أن استنتاجات ونتائج التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق ستكون متكررة في المدى القصير. وعلى الرغم من الجهود القوية لزيادة الاستباقية في إدارة الحافظة والتركيز القوي على الجودة على مدى السنتين الماضيتين، تتوقع الإدارة الاستمرار في رؤية توجهات مماثلة في التقارير السنوية عن نتائج وأثر عمليات الصندوق طوال فترة التجديد الحادي عشر للموارد (ومن المحتمل في فترة التجديد الثاني عشر للموارد) بالنظر إلى فترة الـ 2-3 سنوات الفاصلة بين إنجاز المشروعات وتقييمها وإدراجها في التقرير

السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. وعلى سبيل المثال، سيحتوي تقرير عام 2022 إلى حد كبير على مشروعات أنجزت في فترة التجديد العاشر للموارد ومشروعات قليلة من عام 2019. ولن تبدأ المشروعات المصممة في فترة التجديد العاشر للموارد في الظهور في التقارير السنوية عن نتائج وأثر عمليات الصندوق إلا من عام 2024 وصاعداً، على أقرب تقدير.

